بسم الله الرحمن الرحيم

# بيان
# وفد دولة قطر

## يلقيه
## سعادة السفير/ ناصر بن عبد العزيز النصر
## المندوب الدائم لدولة قطر

## أمام
## المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ
## معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

نيويورك/٢٣ سبتمبر ٢٠٠٥

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations – New York
809 U.N. Plaza. 4th Floor. New York, NY 10017. Tel: (212) 486-9335. Fax: (212) 758-4952

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيد الرئيس،**

اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيساً للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، متمنياً لكم كل التوفيق والنجاح في خروج هذا المؤتمر بالأهداف المنشودة منه.

**السيد الرئيس،**

لقد مرت تسع سنوات حتى الآن على طرح اتفاقية حظر التجارب النووية للتوقيع والتصديق عليها من قبل المجتمع الدولي. إلا أنها مع الأسف لم تصل حتى الآن إلى إدخالها إلى حيز النفاذ وذلك لعدم انضمام العدد المطلوب من الدول المذكورة في الملحق الثاني. وهي الاتفاقية التي عمل المجتمع الدولي جاهداً من أجل وجودها للمحافظة على البيئة البشرية، لكي تظل نظيفة وخالية من تلوثها بالإشعاعات النووية ومخلفاتها المضرة بالصحة. ولا يستغرب وفد بلادي إصرار البعض من الدول على البقاء بعيداً عن التوقيع أو الانضمام للاتفاقية حتى لا تكون مقيدة لهم.

**السيد الرئيس،**

يظل منطق التفوق مسيطراً وبارزاً للعلن يعززه عدم الثقة في الآخرين. حيث يلاحظ وجود الدول الحائزة على الأسلحة النووية خارج إطار الاتفاقية مرة أخرى،

لا يبدو في الأفق أن لديهم الرغبة في تعزيز وتفعيل هذه الاتفاقية وإدخالها في حيز النفاذ. وكذلك الدول التي لديها طموح مستقبلي هي الأخرى لا تود الانضمام إليها، وذلك لنظرتها البعيدة في امتلاكها للسلاح النووي في المستقبل.

إنها مصيبة ابتلا بها بني البشر منذ زمن بعيد، ولا يبدو في الأفق أن هناك إصرار من قبل الجميع للتخلص من هذه الرغبة في إجراء التجارب النووية أو التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وهي مع الأسف أن هذه الأسلحة وجدت للقضاء على الإنسان نفسه وليس لشيء آخر.

**السيد الرئيس،**

لقد انتهينا منذ شهور قليلة ماضية من مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٥ لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية بفشل ذريع، حيث لم يتوصل مؤتمر المراجعة ولمدة شهراً تقريباً من الاجتماعات المكثفة إلى أي توصيات ذات قيمة يمكننا أن نقدمها لشعوبنا وللمجتمع الدولي كنتيجة لجهودنا كممثلين لهم. بل العكس كان اجتماعاً مخيباً للآمال ولم يرتقى إلى الطموح وذلك للخلافات الشديدة في وجهات النظر المختلفة والمتباعدة بين الدول الممتلكة للأسلحة النووية وبين الدول التي في طريقها لامتلاكها، وبين الدول المغلوب على أمرها والمنظمة للاتفاقية كموقعين ومنظمين إليها. وكم تألمنا لعدم التوصل إلى توافق وإلى الخروج بتوصيات متفق عليها تعزز من دور الاتفاقية في منع الانتشار، حيث ظلت الدول الأعضاء المنظمة للاتفاقية وهي الأغلبية تحت رحمة وتهديد الدول التي هي خارج الاتفاقية والمالكة للأسلحة النووية.

**السيد الرئيس،**

دعونا نناشد الدول التي لم تنظم بعد إلى اتفاقية منع التجارب النووية بأن تشرع في العمل والتفكير ملياً في الانضمام إلى الاتفاقية، ولا نود أن نرى مؤتمر آخر مخيباً للآمال بأن يفشل، أو بمعنى أصح أن يتم إفشاله، وأن لا نتوصل إلى تفعيل هذه الاتفاقية، حيث يلاحظ وفد بلادي بأنه في السنوات الأخيرة لم يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء حيال الكثير من القضايا المتعلقة بنزع السلاح بشتى أنواعه. وهو مؤشراً ليس محموداً، وليس مرغوب فيه، وهو في نهاية المطاف وفي عدم وجود اتفاقيات دولية تؤدي إلى نزع أسلحة الدمار الشامل وغيرها، فإن الوضع الدولي وفي حالة انفجاره سوف يكون مدوياً بما يكفي لتدميره لمرات عديدة.

لذا دعوني باسم حكومة بلادي أن أناشد الدول التي هي خارج إطار الاتفاقية بأن تفكر ملياً وخدمة للإنسانية بأن تسارع في الانضمام للاتفاقية. وأن نحاول أن نوفر بيئة خالية من أسلحة الدمار الشامل لنا ولأطفالنا وللأجيال المقبلة.

***وشكرا السيد الرئيس.***